

## النقد الدولي: مصر تتجاوز جنوب إفريقيا لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في القارة

### الخبر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

أظهرت بيانات رسمية تجاوز الاقتصاد المصري نظيره الجنوب الإفريقي، ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في القارة الإفريقية بعد نيجيريا.

وقال صندوق النقد الدولي - في تقريره الأخير حول الأفاق الاقتصادية العالمية - إن مصر تجاوزت جنوب إفريقيا، بسبب انخفاض قيمة عملتها المحلية "الراند".

وأضاف الصندوق أن ذلك الارتفاع يرجع إلى توسع إجمالي الناتج المحلي لمصر بالدولار بنسبة 7.5 % في الفترة من 2012 إلى 2015، بالإضافة إلى تراجع الجنيه المصري أمام الدولار بوتيرة أبطأ بالمقارنة مع "الراند".

وأوضحت شركة الأبحاث العالمية "كلايفيلد بيت مارفيك جيورديلر" من أن تراجع الاقتصاد الجنوب إفريقي من المركز الأول له يرجع إلى الضعف في عملته المحلية "الراند"، والذي نتج إلى حد كبير عن القضايا المحلية.

### الرأي

\* يأتي هذا التقدم المصري على جنوب إفريقيا نتيجة للإصلاحات المبدئية التي حدثت خلال الفترة الأخيرة ونتج عنها نمو في الناتج المحلي الإجمالي في وقت عانت منه جنوب إفريقيا من تحديات اقتصادية، لذلك وأخذاً في الاعتبار كونها منافساً رئيسياً لمصر في العديد من الأسواق والصناعات، خاصة الصناعات التعدينية والغذائية، فإن مصر تمتلك فرصة هامة الآن للدخول والمنافسة في أسواق كانت جنوب إفريقيا تسيطر عليها.

\* مصر تمتلك فرصاً كبيرة وإمكانات لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، خاصة أننا الآن أمام فرصة تاريخية لاجتذاب استثمارات جديدة في ظل استثمارات هاربة من أسواق عالمية وإقليمية، وتقديم مصر لقاطرات نمو وتنمية حقيقية ومنتوعة متمثلة في المشروعات القومية الكبرى. إلا أن الأمر يستلزم الإسراع ليس في تعديل قوانين فحسب أو في فرض لوائح جديدة، فمشكلات إدارية ليست معقدة مثل استخراج ترخيص أو حسم منازعة أو توفيق أوضاع أو إتمام إجراءات تأسيس أو الإفراج عن بضائع أو ما هو غير ذلك من أمور من المفترض أنها اعتيادية، إلا أن عدم سرعة إنجازها وتركها لتتحول لمشكلات أشبه بالثقوب في البناء الاقتصادي المصري الذي يعاد بناؤه حالياً.

\* نرى أهمية وجود استراتيجية للاستثمار في مصر تعكس رؤية الدولة فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد المصري متضمنة أهم القطاعات الاقتصادية التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وخاصة في المجالات مرتفعة المكون التكنولوجي، وهو ما يتطلب مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق في مصر، وكذلك أهمية زيادة الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تشجيع تكوين الشراكات وخاصة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية شاملة أحدث الممارسات الإدارية.

#### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لفدريته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناءً على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعنى بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.